-تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان النامية لجذب الاستثمارات التي تساعدها على خلق مناصب الشغل لليد العاملة المحلية و مساعدتها في تكوين الموظفين و خلق المهارات الجديدة.

-التوسط في تسوية المنازعات الاستثمار للحفاظ على سلامة الاستثمارات الجارية و التقليل من الصعوبات المتوقعة امام الاستثمارات الاجنبية في المستقبل[1].

4-2-الارتباطات المالية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

ارتفع حجم الضمانات المقدمة من طرف الوكالة من **9.1** مليار دولار سنة **2012** الى **12.5** مليار دولار سنة **2015**. و كانت الوكالة قد اصدرت في السنة المالية **2015** ما يعادل **2.8** مليار دولار من الضمانات لأربعين مشروعا في البلدان النامية الأعضاء بها، كما اصدرت ما قيمته **3.2** مليار دولار أخرى من الضمانات في إطار صناديق استئمانية تديرها الوكالة. وتنتشر تلك المشروعات في مختلف المناطق والقطاعات، مع وجود **60** % من هذه الإصدارات الجديدة في مجال واحد على الأقل من المجالات ذات الأولوية للوكالة .في نهاية العام، بلغت قيمة الضمانات التي أصدرتها الوكالة **12.5**مليار دولار .من بين هذه الضمانات تم التنازل عما قيمته **4.8** مليار دولار لشركاء الوكالة من شركات التأمين. و الشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم**30**: حجم الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار خلال السنوات المالية **2011-2015**

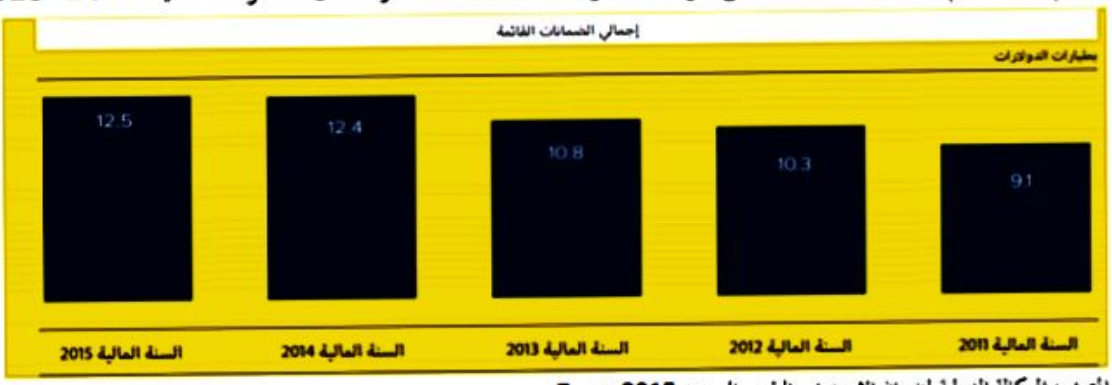

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي **2015**، ص. **7**

5-المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (ICSID)

International Center for Settlement of Investment Disputes

اسس المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية عام **1966**بهدف تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة. و تشجيع الاستثمار الاجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق و التحكيم في منازعات الاستثمار بين الدول و الاطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى. و يهدف المركز من جراء ذلك الى المساعدة على ايجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب. كما يمارس المركز انشطة بحث و نشر في مجالات قوانين التحكيم و قوانين الاستثمار الأجنبي، و هو لا يقدم اي خدمات مالية.

ثالثا- مصادر تمويل البنك الدولي

1- موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تأتي موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير من عدة مصادر اهمها:

راس المال المدفوع و الارباح المحتجزة و الاقتراض (اصدار السندات)،و قد يلجأ الى استعمال راس المال غير المدفوع بعد استنزاف كل المصادر السابقة.

1-1-راس المال المدفوع

يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء، حيث ان الانضمام اليه يعني ملكية كل بلد لعدد معين من اسهم راس المال و الاستفادة من قوة تصويتية (**250** صوت + صوت مقابل **100000** دولار من اسهم راس المال).

و تبعا لنصوص المادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك يقسم الاكتتاب في حصة كل دولة عضو الى جزئين:

الجزء الاول من الحصة و يشكل **20 %** و يوزع[1]:

-**02 %**من الاكتتاب يدفع بالذهب او الدولار الامريكي عند الانتساب و يكون البنك حرا في التصرف فيه.

-**18 %**من الاكتتاب يدفع بعملة البلد العضو المكتتب في راس المال.

يشكل هذان القسمان ما يعرف ب راس المال المدفوع(نقدا).

الجزء الثاني و يشكل **80 %**المتبقية من كل اكتتاب ،لا يلتزم البلد العضو بدفعها إلا انه يكون تحت الطلب متى دعت الحاجة الى ذلك. و يمكن للبنك ان يقرر بأي عملة يحصل عليه اما بالذهب او الدولار او عملة البلد حسب العملة التي يحتاجها البنك للوفاء بالتزاماته[2].و يعتبر هذا الجزء بمثابة ضمان لسلامة اموال المكتتبين في السندات التي يصدرها البنك للقيام بعملياته الإقراضية.

وتتحدد قدرة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصته في رأس ماله، الدول الصناعية المتقدمة (الوم ا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا) تسيطر على أكثر من **3/1** رأس مال البنك وهو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك وإستراتيجيته.

1-2- الاقتراض

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على القروض التي يتحصل عليها بأسعار السوق من البنوك المركزية و المؤسسات الحكومية الاخرى و من الاقتراضات متوسطة و طويلة الاجل من أسواق رأس المال، و ذلك ببيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني مرموق من مرتبة (**AAA**) في الأسواق المالية العالمية[3].

و يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها اوراق مالية عالية الجودة. و تهدف استراتيجيته التمويلية الى تحقيق اعلى جودة بأفضل تكلفة في الاجل البعيد على اساس مستدام للبلدان المقترضة. كما تعد قدرته على العمل كوسيط مالي لتعبئة الاموال من اسواق راس المال الدولية لصالح الدول النامية الاعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق اهدافه.

و يصدر البند الدولي للإنشاء و التعمير اوراقه المالية من خلال طرح اوراق مالية عالمية و اصدار سندات مخصصة لتلبية احتياجات اسواق محددة او انواع معينة من المستثمرين. و يصدر سندات لصالح المستثمرين بعملات و اجال استحقاق متنوعة و في العديد من الاسواق و بأسعار فائدة ثابتة او متغيرة. كما يفتح اسواقا جديدة امام المستثمرين الدوليين من خلال اصدار ادوات او سندات جديدة بعملات الاسواق الناشئة او الصاعدة. و قد اقبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير منذ سنة **2008** على اصدار ما يعرف بسندات البنك الخضراءWorld Bank Green Bonds، مما جعله رائدا في سوق

السندات الخضراء الموجهة خصيصا لدعم المشاريع ذات الصلة بالمناخ و البيئة و زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمساعدة على تطوير مصادر الطاقة المتجددة[1].

ويشتري سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير طائفةُ واسعةُ النطاق من المستثمرين المؤسسيين التابعين للقطاع الخاص في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. وبينما يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطيات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما يساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون. ويحافظ البنك الدولي على انضباط مالي صارم لضمان استمرار تمتع سنداته بالتصنيف الائتماني المرموق (AAA)، ويواصل توسيع نطاق الموارد التمويلية التي يتيحها للبلدان النامية.

وتُعتبر مساندة المساهمين للبنك الدولي بالغة الأهمية. ويتجسد ذلك في الدعم الرأسمالي الذي يتلقاه البنك من المساهمين في الوفاء بالتزامات خدمات مديونياتهم لصالح البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كما أن لدى البنك 178 مليار دولار أمريكي مما يُعرف بـــاسم "رأس المال القابل الدفع" الذي يمكن سحبه من المساهمين كدعم إذا ما دعت إلى ذلك حاجات الوفاء بالتزامات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تجاه ما يقترضه من أموال (السندات) أو ضمانات. علماً بأن البنك الدولي لم يسبق أن استخدم هذا المصدر.

وفي السنة المالية 2016 قام البنك الدولي للإنشاء و التعمير بتعبئة ما قيمته 63 مليار دولار من خلال إصدار سندات في 21 عملة و 57.7 مليار دولار في سنة 2015 وفي سنة 2014 قام بتعبئة 51 مليار دولار بإصدار سندات في 22 عملة. ونظرا لمكانته في أسواق رؤوس الأموال وقوته المالية، تمكن البنك الدولي للإنشاء والتعمير من اقتراض هذه المبالغ الكبيرة بشروط مناسبة للغاية بالرغم من الظروف المتقلبة التي تمر بها الأسواق. وتستند قوة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى قوة مركزه الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلا عن سياساته وممارساته المالية المُتحوّطة، التي تساعده على الاحتفاظ بتصنيفه الائتماني من الفئة AAA. وتتألف المساهمات في رأس مال البنك على نحو رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. وبموجب شروط الزيادة العامة والزيادة الانتقائية في رأس المال التي وافق عليها مجلس المحافظين في 16 مارس 2011، من المتوقع أن يرتفع رأس المال المكتتب به حوالي 86.2 مليار دولار، سيدفع منها 5.1 مليار دولار على مدى خمس سنوات. وحتى 30 جوان 2016، بلغ حجم الزيادة التراكمية في رأس المال المكتتب به 73 مليار دولار وبلغت المبالغ المدفوعة المتصلة فيما يتعلق بقرارات زيادة رأس المال هذه ما قيمته 4.3 مليار دولار[2] .

2-موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية على اغلب مواردها المالية من المساهمات المقدمة من طرف الدول المانحة، و يأتي التمويل الاضافي من التحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المنح من مؤسسة التمويل الدولية و حصيلة سداد الاعتمادات السابقة التي تحصلت عليها البلدان المقترضة من المؤسسة.

ويتم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي المصدر الأكبر الذي يقدم قروضاً بدون فائدة ومساعدات في شكل منح إلى أشدّ بلدان العالم فقراً، كل ثلاث سنوات بمساعدات من 40 بلداً مانحاً. وتتم تعبئة المزيد من الأموال من خلال سداد

أصل القروض التي تمد آجال استحقاقها إلى حوالي 35 إلى 40 عاماً، وكذا سداد القروض التي تقدم بدون فائدة، ثم يُعاد إقراض هذه الأموال مرة أخرى. وتشكل المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 40 في المائة من القروض التي يقدمها البنك الدولي[1]. و الشكل الموالي يوضح اهم موارد المؤسسة الدولية للتنمية

شكل رقم31: موارد تمويل المؤسسة الدولية للتنمية وفق عمليات التجديد

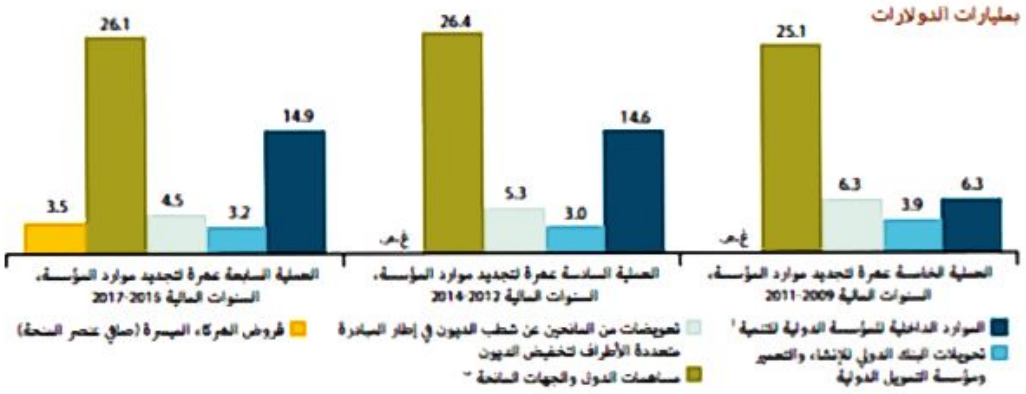

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي 2016، ص. 59

تم اجراء المراجعة السابعة عشر لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في ديسمبر 2013 و هي تغطي الفترة 2015-2017 مسجلة زيادة في حصيلتها ب 5.3 % مقارنة بالمراجعة السابقة و التي قدرت ب 34.9 مليار و ح س (52.1 مليار دولار)، حيث تعهد سبعة و اربعون شريكا ثلاثة منهم شركاء مساهمون جدد بتقديم 17.3 مليار و ح س خ في شكل منح منها 0.6 مليار و ح س خ في شكل منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة والتي تعد ابتكارا ماليا جد مهم تم تطويره في اطار مناقشات عملية اعادة التجديد لتعظيم الاستفادة من موارد المؤسسة حتى تكون قابلة للاستمرار في التمويل.

رابعا–القروض و المنـــــح في البنك الدولي

1–قروض البنك الدولي للإنشاء و التعمير

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات : قروض الاستثمار وقروض لأغراض سياسات التنمية(قروض التكييف سابقا) . تُقدَّم القروض الاستثمارية إلى البلدان من أجل تمويل توريد السلع وتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات المساندة لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، و هي ذات تركيز طويل الاجل يمتد من 5 الى 10 سنوات. وتوفر قروض سياسات التنمية (التي كانت تعرف فيما مضى بقروض التكييف) تمويلاً سريع الدفع من أجل مساندة إصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية في البلدان و هي ذات تركيز قصير الاجل يمتد من سنة الى ثلاث سنوات. و تعتبر القروض الاستثمارية متاحة للمقترضين من البنك الدولي للانشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية غير المحملين بديون متأخرة لمجموعة البنك.

والغالبية العظمى من القروض الاستثمارية اما قروض محددة(قروض المشروعات) او قروض استثمار قطاعي و صيانة(قروض البرامج)، و ادخلت قروض اخرى تعرف بقروض البرامج القابلة للتكييف و ادوات اخرى لتتكيف و تلائم الاحتياجات المحددة للمقترضين و هي قروض المساعدة الفنية و قروض الوساطة المالية و قروض الاصلاح الطارئ.